



حَرَكَةُ مُجْتَمَعِ السَّلَامِ

البرنامج الانتخابي



الانتخابات التشريعية

02 جويلية 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تدخل الجزائر بمناسبة خوض الانتخابات التشريعية المقررة في 2 جويلية 2026 مرحلة مفصلية من تاريخها الوطني، في عالم سريع التحول، تتغير فيه موازين القوة، وتتسارع فيه التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، وأعيد فيه تشكيل كافة المعايير الناظمة لمكانة الدول والتي لم تعد تركز على الثروات الطبيعية أو الإمكانات المادية، أو الجغرافيا. بل انتقلت إلى ما تمتلكه الدول من ثقة في الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، وسيادة وفعالية مؤسساتية، ورؤية استراتيجية شاملة، وقدرة على صناعة عوامل الإقلاع والنهوض.

وفي خضم هذه التحولات الكبرى، تواجه الجزائر تحديات متزايدة تتداخل فيها رهانات الأمن والسيادة مع متطلبات التنمية والإصلاح، في محيط إقليمي ودولي تتسع فيه بؤر التوتر وعدم الاستقرار، وتتصاعد فيه المنافسة على النفوذ والثروات والتكنولوجيا ومصادر القوة الجديدة، بما يفرض على بلادنا تعزيز مناعتها الداخلية، وتحصين وحدتها الوطنية، وتسريع انتقالها نحو دولة قوية وصاعدة. ، بفضل ما تمتلكه من رصيد حضاري وتاريخي، وموقع جيواستراتيجي، وطاقات بشرية هائلة تجعل منها دولة مؤهلة لصناعة مستقبل أفضل، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الجامعة، والرؤية الاستراتيجية الواضحة، والثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

إن حركة مجتمع السلم تنطلق في رؤيتها السياسية من إيمان راسخ بأن الجزائر لا تُختزل في كيان سياسي أو موطن جغرافي، لأنها تمتد في عمقها إلى رسالة تاريخية وحضارية صنعتها تضحيات الشهداء، وحفظتها مرجعية الأمة، وصانتها وحدة الشعب الجزائري عبر مختلف المراحل والتحديات. فالجزائر التي ننتمي إليها ونناضل من أجلها قامت على ثوابت جامعة تُشكل أساس مشروعها الوطني والحضاري:

- الإسلام باعتباره مرجعية جامعة للقيم والهوية والاعتدال؛
- والوطنية باعتبارها رابطة السيادة والانتماء والمصير المشترك؛
- والديمقراطية باعتبارها إطارًا للمشاركة الشعبية والتداول السلمي وبناء الشرعية؛
- والحرية باعتبارها أساس كرامة الإنسان وشرط الإبداع والنهضة؛
- والوحدة الوطنية باعتبارها الضامن لاستقرار الدولة وتماسك المجتمع.

كما تؤمن الحركة بأن الهوية الوطنية الجزائرية، بروافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية، وامتدادها الإفريقي والمتوسطي، تمثل مصدر قوة استراتيجية وتماسك حضاري، حين تُبنى على الوسطية والاعتدال والانفتاح الواعي وروح المواطنة الجامعة.

ومن هذا المنطلق، تنتهج حركة مجتمع السلم خطأً سياسياً إصلاحياً وطنياً وسطياً، قائماً على العمل المؤسساتي، والممارسة الديمقراطية، والتغيير السلمي المتدرج، وترفض منطق المغامرة أو اليأس أو الصدام، إيماناً منها بأن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق إلا عبر التوافق الوطني، وتعزيز المشاركة الشعبية، وتقوية مؤسسات الدولة، وتوسيع فضاءات الأمل والثقة داخل المجتمع.

لقد أثبتت كل التشخيصات المرتبطة بتقييم مختلف التجارب والسياسات والبرامج أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الجزائر اليوم لا يرتبط بنقص الإمكانيات، أو ضعف الموارد والثروات، لكنه يعود إلى مستوى الثقة الوطنية والإرادة السياسية التي تصنع روابط الأمان والاطمئنان لدى المجتمع، ويتمثل ذلك في الثقة بين المواطن ومؤسساته، وبين الشباب ومستقبلهم، وبين الفاعل الاقتصادي والإدارة، وبين المجتمع والسياسة. فلا استقرار دائم دون ثقة، ولا تنمية حقيقية دون مشاركة واسعة، ولا دولة قوية دون مؤسسات فعالة تحظى بالمصداقية والنجاعة.

ومن هنا، فإن مشروع حركة مجتمع السلم يقوم على فكرة مركزية جامعة مفادها أن بناء "الجزائر الصاعدة" لا يكون بالحلول الظرفية أو المعالجات المؤقتة، وإنما عبر مشروع وطني متكامل يعزز الثقة، ويثبت السيادة، ويطلق مسار الإقلاع الحضاري. وعليه، يركز هذا البرنامج على ثلاثة توجهات وطنية مترابطة:

أولاً: تعزيز الثقة من خلال ترسيخ الحكم الراشد، وتعزيز الحريات والمسؤولية، وتكريس العدالة والشفافية والمساءلة، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة، ومحاربة الفساد، وجعل المواطن محور السياسات العمومية وغايتها.

ثانياً: تثبيت السيادة الوطنية بمفهومها الشامل الذي يشمل:



- صيانة الأمن القومي الشامل؛
- تحصين الهوية الوطنية الجامعة؛
- حماية القرار الوطني المستقل؛
- تعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي؛
- تطوير السيادة الرقمية والتكنولوجية؛
- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية مناعة الدولة ومؤسساتها في مواجهة مختلف التهديدات والتحديات.

كما تؤمن الحركة بأن الجزائر مطالبة بمواصلة دورها الإقليمي والدولي كدولة داعمة للاستقرار، ومدافعة عن القضايا العادلة، وفي مقدمتها **القضية الفلسطينية** وحق الشعوب في الحرية والسيادة.

ثالثاً: تحقيق الإقلاع الحضاري لبناء دولة صاعدة: إن الجزائر تمتلك كل المقومات التي تؤهلها للانتقال من منطق إدارة المراحل والأزمات إلى منطق صناعة القوة والمستقبل، عبر:



■ بناء الإنسان وتأهيله؛

■ بناء اقتصاد منتج قائم على المعرفة والابتكار؛

■ وتشجيع الاستثمار وخلق الثروة؛

■ إصلاح التعليم وربطه بالتنمية الشاملة،

■ تحقيق تنمية متوازنة تشمل كل جهات الوطن؛

■ توجيه السياسات العمومية نحو صناعة القيمة والعدالة والفرص.

إن الإقلاع الحضاري الذي ننشده ليس مجرد نمو اقتصادي أو إصلاح إداري، بل مشروع وطني شامل يجعل من الجزائر دولة صاعدة وقوية بمؤسساتها، مستقلة بقرارها، مزدهرة باقتصادها، متماسكة بمجتمعها، ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي.

وانطلاقاً من تجربتها السياسية والتزامها الدائم بالعمل الوطني المسؤول، تشارك حركة مجتمع السلم في مختلف الاستحقاقات الوطنية، إيماناً منها بأن الإصلاح يكون بالحضور والمشاركة لا بالفرار والعزوف، وأن تقوية مؤسسات الدولة وتعزيز الرقابة الشعبية وتوسيع المشاركة السياسية، تمثل الطريق الأكثر أماناً وفعالية لحماية الجزائر وتحقيق الإصلاح المنشود مصداقاً لقوله تعالى "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله".

وقد قدّمت الحركة، خلال مسارها النيابي والسياسي، نموذجاً سياسياً متميزاً ومدرسة حزبية تنحاز إلى الوسطية والوطنية المسؤولة؛ معارضة تراقب وتقتصر عن مصالح المواطنين، بعيداً عن الشعبوية والمزايدات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن السياسة الحقيقية هي خدمة للوطن والمجتمع، وليست مجرد صراع على المواقع.

إننا نشارك في هذه الانتخابات التشريعية بقوائم تحمل الكفاءة والمصداقية والقرب من انشغالات المواطنين، لأن الجزائر تحتاج اليوم إلى تجديد الأمل، وتعزيز الثقة وتوسيعها، وتجميع الطاقات الوطنية حول مشروع جامع يحمي سيادة الدولة ويخدم المجتمع.

وفي هذا السياق، تتقدم حركة مجتمع السلم ببرنامجها الانتخابي تحت شعار: **"ثقة"**

لأن الثقة هي أساس الاستقرار، ومدخل الإصلاح، وشرط التنمية، وروح العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع. وهي أيضاً: ثقة في الوطن وثقة في الشعب وثقة في المستقبل وثقة في قدرة الجزائر على التحول إلى دولة صاعدة وعادلة، وأمنة.

برنامج يتجاوز الوعود الانتخابية الظرفية، إلى رؤية وطنية للإصلاح، تستهدف استعادة الأمل وبناء الثقة وتعزيزها وصيانتها والمحافظة عليها وتوسيع الشراكة السياسية وتحصين السيادة والعدالة لتحقيق الإقلاع والنهوض الحضاري.

برنامج يرتكز على الدعوة إلى أن تكون الشراكة السياسية الواسعة إطاراً لحشد الطاقات، والدولة إطاراً للعدالة والكرامة والفعالية، والمواطن شريكاً في القرار والتنمية، والوطن فضاءً جامعاً للثقة والسيادة والإقلاع الحضاري.

ثقة

03

وتؤكد الحركة، انطلاقاً من موقعها كقوة سياسية وطنية مسؤولة، أن برنامجها يركز على تعزيز الرقابة، وحماية التوازن المؤسساتي، والدفاع عن مصالح المواطنين، بما يكرس الممارسة الديمقراطية ويعزز الثقة في العمل السياسي. كما تؤكد الحركة أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال إلى حكومة سياسية قائمة على التوافق الواسع الموصول بالشرعية الشعبية، والكفاءات الوطنية، والبرامج القائمة على رؤى واضحة، والمسؤولية السياسية، بما يعزز فعالية مؤسسات الدولة، ويكرس وضوح الرؤية والمحاسبة، ويربط العمل الحكومي بالإرادة الشعبية والنتائج التنموية.

يقوم البرنامج على الدعوة إلى شراكة سياسية واسعة لحشد الطاقات، وبناء دولة عادلة وفعالة، يكون فيها المواطن شريكاً في القرار والتنمية، ويكون الوطن فضاء جامعاً للثقة والسيادة والإفلاح الحضاري.

ويرتكز **البرنامج الانتخابي** لحركة مجتمع السلم على أولويات وطنية كبرى، تتمثل في بناء دولة فعالة قائمة على الحوكمة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وحماية القدرة الشرائية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، ودعم الاقتصاد المنتج والاستثمار، وتحسين الخدمات العمومية الأساسية، خاصة في الصحة والتعليم والنقل والسكن، إلى جانب تمكين الشباب وتعزيز التشغيل والمقاولاتية والاقتصاد الرقمي والابتكار، وترسيخ السيادة الوطنية بأبعادها الأمنية والغذائية والمائية والطاقوية والرقمية.

وتلتزم الحركة بتعزيز استقلالية المؤسسات وفعاليتها أدائها، وترسيخ الحكم الراشد ومحاربة الفساد، وتفعيل الرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، ورقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمة العمومية، وربط السياسات الاجتماعية بمؤشرات التضخم والدخل، ودعم المبادرة الاقتصادية والاستقرار التشريعي، وإصلاح المنظومتين الصحية والتربوية وربط التكوين بمتطلبات التنمية، مع تمكين الشباب من فرص التشغيل والمشاركة السياسية ودعم المؤسسات الناشئة، وتعزيز تماسك الاجتماعي وقيم المواطنة والوحدة الوطنية.

وتقوم الرؤية السياسية لحركة مجتمع السلم على ترسيخ الشراكة السياسية، وتعزيز العمل المؤسساتي، واحترام التداول الديمقراطي على السلطة، وتغليب المصلحة الوطنية، انطلاقاً من قناعة بأن الاستقرار الحقيقي يقوم على الشرعية الشعبية والثقة والانفتاح السياسي المسؤول. وترى الحركة أن الإصلاح والتنمية يقتضيان توافقات وطنية قائمة على استرجاع الثقة، واحترام الإرادة الشعبية، وتوسيع الحريات، وتعزيز التوازن بين السلطات، وحماية السيادة الوطنية. كما تؤكد أن المشاركة في مؤسسات الحكم مسؤولية إصلاحية وليست غاية بحد ذاتها، وأن المعارضة الوطنية الجادة عنصر أساسي في التحول الديمقراطي وبناء دولة قوية بمؤسساتها، ومجتمع متماسك بقيمه، واقتصاد منتج يكرس السيادة.

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ

وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ

تمر الجزائر بمرحلة حاسمة في مسارها التنموي. حيث نحتاج إلى وقفة موضوعية لرصد واقعنا بدقة واتزان. ننتقل في تشخيصنا من نظرة بناءة تتمعن المكتسبات الوطنية، وتقدر الجهود المبذولة، وتتميز بين ثوابت الدولة الراسخة وسياسات الأجهزة القابلة للتطوير. ويقوم هذا التشخيص على أربعة محاور:

المحور الأول: رصيدنا الوطني - مكان القوة التي نعتز بها ونسعى لتعزيزها

تتملك الجزائر رصيذاً وطنياً هاماً يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول الصاعدة، ويشكل قاعدة الانطلاق لأي إصلاح، وتشمل أهم نقاط القوة:

● السيادة والاستقرار الأمني

الجزائر دولة قوية ذات مؤسسات أمنية راسخة، قادرة على حماية حدودها وضمان أمن مواطنيها في محيط إقليمي مضطرب، كما تتميز بالمحافظة على استقلالية قراراتها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

● الثروات الطبيعية والإمكانات الهائلة

الموارد الطاقوية: احتياطي الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 4.5 تريليون متر مكعب، واحتياطي النفط الخام بنحو 12 مليار برميل مع إمكانيات كبيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة .

الثروات المنجمية: منها الحديد، الفوسفات، والذهب، والزنك، مع مؤشرات الاستثمار المستقبلي في المعادن النادرة.

الأراضي الزراعية: مساحات شاسعة صالحة للزراعة، ومناطق رعوية هامة لتطوير تربية المواشي، مع إمكانية استثمار الاقتصاد الدائري لتعزيز السيادة الاقتصادية.

الموقع الجغرافي: تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي يؤهلها لتكون جسراً بين إفريقيا وأوروبا، ما يتيح فرصاً لوجستية وتجارية وجب استغلالها.

● الطاقة الديموغرافية

مجتمع شاب طموح: أكثر من 60 % من السكان تحت سن الثلاثين، هذا الهرم السكاني الفتي يشكل عائداً ديموغرافياً وطاقاً بشرية قابلة للتكوين والتأهيل، إذا ما أحسن استثمارها.

● الصحة المالية والاستقلال الاقتصادي النسبي

تتملك البلاد احتياطيات نقدية معتبرة، مع مستوى مديونية خارجية منخفض مقارنة بالعديد من الدول، ما يمنحها هامشاً للتحرك واتخاذ القرار دون شروط خارجية مجحفة.

● التماسك الاجتماعي وقوة الهوية

يمتلك الشعب الجزائري شعورا عميقا بالانتماء والكرامة الوطنية، وقدرة على التماسك في الأزمات. هويته متعددة الأبعاد (الإسلام، العربية، الأمازيغية)، فضلا عن الانتماء المتوسطي والإفريقي، تشكل مصدر ثراء إذا ما أحسن توظيفها.

● رأس المال البشري في المهجر

يشكل الجزائريون المقيمون في الخارج، لاسيما الكفاءات عالية التأهيل في شتى المجالات، كنزاً وطنياً وطاقمة معرفية واستثمارية، يتعين جذبها للمساهمة في التنمية الوطنية، من خلال توفير البيئة والظروف المناسبة.

● التحول الرقمي والتكنولوجيا

يمثل الانتشار المتزايد للتكنولوجيا الرقمية وتوسّع استخدامها في المجتمع رافعة استراتيجية لإصلاح الإدارة العمومية، من خلال تسريع مسار الرقمنة وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والانتقال إلى نموذج إداري أكثر كفاءة ونجاعة.

المحور الثاني: الاختلالات الهيكلية - نقاط الضعف التي تتطلب معالجة جذرية

رغم نقاط القوة، فإن البلاد تعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تعطل مسار التنمية وتغذي أزمة الثقة:

● ضعف حوكمة مؤسسات الدولة

تعاني المؤسسات من ضعف الفعالية والشفافية، وهيمنة البيروقراطية، وضعف استقلالية القضاء وغياب وساطة سياسية ومجتمعية حقيقية. كما يظل الفساد بمختلف أشكاله آفة تهش المال العام وتقوّض العدالة والثقة بين المواطن ودولته. إضافة إلى الحاجة لتوسيع هامش الحريات، بما في ذلك الحريات السياسية والنقابية وحرية التعبير والإعلام، باعتبارها أدوات تساهم في إثراء النقاش العام وتعزيز الرقابة على الجهاز التنفيذي.

● اقتصاد هش وغير متنوع وتبعية للمحروقات

لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من هشاشة هيكلية ناتجة عن الاعتماد الكبير على المحروقات، التي تمثل الغالبية الساحقة من الصادرات، مقابل ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية ومحدودية مساهمة الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة. ويؤدي هذا الاختلال إلى ضغوط متزايدة على التوازنات التجارية، مع توقّع عجز ملحوظ خلال السنوات القادمة، بما يعكس الحاجة إلى تسريع مسار تنويع الاقتصاد وتعزيز مصادر النمو البديلة.

● اختلالات المالية العامة ووظيفة الدولة

تعاني المالية العمومية من اختلالات هيكلية تعكسها هيمنة ميزانية التسيير، التي تمثل نحو 80٪ من الإنفاق العمومي، مقابل حصة محدودة لا تتجاوز 20٪ موجهة للاستثمار والتجهيز، ما يحدّ من قدرة الدولة على تحفيز النمو وخلق فرص العمل. كما يفتقر نظام الدعم الحالي إلى النجاعة في توجيه موارده نحو الفئات المستحقة، مما يثقل كاهل المالية العامة ويستدعي إصلاحا تدريجيا يحقق العدالة الاجتماعية ويعزّز كفاءة الإنفاق.

● أزمة الثقة الاقتصادية والتقديرة

تدهور القدرة الشرائية: يعاني المواطن من ارتفاع مستمر في الأسعار (التضخم) لا يتناسب مع مداخيله، مما يهدد الاستقرار المعيشي للأسر، خاصة الفقيرة والطبقة المتوسطة الأخذة في التآكل.

توسع الاقتصاد الموازي بما في ذلك النقدي: يعكس فقدان الثقة في الآليات الرسمية، ويعطل مسالك الاستيراد المشروع، ويغذي الاقتصاد غير ضعف وساطة القطاع المالي: يعاني النظام المالي في الجزائر من استحواذ المصارف العمومية على النسبة الكبرى من الأصول والائتمان، وضعف تطوّر أسواق رأس المال، مما يركّز التمويل في القنوات المصرفية التقليدية ويحدّ من كفاءة تخصيص الموارد. كما يلاحظ اختلال في تكافؤ الفرص بين الصيرفة التقليدية والإسلامية، نتيجة تفاوت في آليات الدعم والتنظيم، مما يحدّ من تنوّع أدوات التمويل ويؤثر نسبيا على مستويات الشمول المالي.

● ضعف السلطة التشريعية والرقابية

تحول المجلس الشعبي الوطني في واقعه الحالي إلى امتداد للجهاز التنفيذي، بعد أن تمّ تعطيل دوره الرقابي الحقيقي، فأصبحت المساءلة شكلية، وغابت التحقيقات الجادة، وتراجع صوت المواطن داخل المؤسسة. وفي ظل هيمنة منطق الأغلبية على التشريع، لم يعد البرلمان فضاءً للتوازن بين السلطات، بل أحد مظاهر اختلالها، مما عمّق أزمة الثقة والتمثيل.

● التهميش المجالي والتفاوت بين المناطق

تعاين مناطق واسعة من نقص فادح في الخدمات الأساسية (صحة، تعليم، نقل، ..)، مما يغذي الهجرة الداخلية غير المنظمة ويوسع الفوارق. كما نسجل نقصا في تنمية المناطق الحدودية، باعتبارها صمام الأمان لتعزيز الأمن الوطني.

● اختلال المنظومتين التربوية والصحية

تعاين المدرسة والجامعة من ضعف الارتباط بأهداف بناء الإنسان ومتطلبات التنمية وسوق العمل، مما ينعكس في ارتفاع بطالة خريجي التعليم العالي وتزايد فجوة المهارات.

كما يظل التسرب المدرسي مؤشرا مقلقا، لا من حيث أبعاده التعليمية فقط، بل لما يحمله من آثار اجتماعية وقيمية تمس تماسك المجتمع وتكافؤ الفرص، في ظل محدودية جاذبية التكوين المهني.

وفي المجال الصحي، تواجه المنظومة العمومية تحديات تتعلق بجودة الخدمات وتفاوت التغطية ونقص الكفاءة التنظيمية والموارد، بما يؤثر على فعالية التكفل الصحي ويهدد استدامة الرأسمال البشري.

● التحول الطاقوي غير المتوازن

يعاني قطاع الطاقة في الجزائر من اختلال هيكلي حاد يتمثل في اعتماد شبه كلي على الغاز الطبيعي (أكثر من 95% من الكهرباء يُنتج منه)، مع غياب شبه تامّ للطاقات البديلة (مساهمتها دون 3%) وافتقار واضح لثقافة ترشيد الاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاع سنوي متزايد في الطلب الداخلي (نحو 5%) وتجاوز الاستهلاك المحلي للغاز لمستوى الصادرات لأول مرة في التاريخ. هذا الاستنزاف المتسارع للثروة الغازية في السوق المحلية يهدّد بشكل مباشر الإيرادات الحيوية للدولة (حيث تتوقع موازنة 2026 تراجع صادرات المحروقات بنسبة 2%)، مما قد يؤدي إلى تقويض السيادة

الاقتصادية ويضعف القدرة على الوفاء بالالتزامات التصديرية.

● غياب التكامل بين البحث العلمي والميدان الاقتصادي

يشكل غياب التكامل بين البحث العلمي والميدان الاقتصادي اختلالاً هيكلياً عميقاً يحول دون تعزيز الإنتاجية والتنافسية، لاسيما في قطاعي الفلاحة والصناعة. فعلى الرغم من الامكانيات المتاحة، تبقى مساهمة البحث الأكاديمي في الاقتصاد ضعيفة بسبب بقاء معظم الابتكارات حبيسة الأدراج الجامعية وعدم تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق. هذا الانفصال بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، الناتج عن غياب آليات فعالة لنقل التكنولوجيا وتسويق براءات الاختراع، يحرم البلاد من فرص تحويل المعرفة إلى شركات ناشئة ومناصب شغل جديدة، مما يعيق تنويع الاقتصاد ويحد من القدرة التنافسية خارج قطاع المحروقات.

المحور الثالث: الفرص المتاحة – نافذة زمنية نادرة للإقلاع

توفّر اللحظة الراهنة، رغم تحدياتها، فرصاً تاريخية يجب اغتنامها بحكمة وحسم:

● الفرصة المالية والإصلاح الهيكلي

توفّر الاحتياطات النقدية التي تفوق 64 مليار دولار، إضافة إلى العائدات المرتفعة للمحروقات (في المدى المتوسط) هدنة مالية نادرة، تؤمّن إعادة هيكلة جريئة للإنفاق العام، وتحويل جزء منه نحو الاستثمار المنتج، وإصلاح منظومة الدعم لتحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعي.

● التحول الطاقوي والطلب العالمي

تشهد أسواق الطاقة تحولات متسارعة بفعل تنامي الطلب على الغاز الطبيعي وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، ما يفتح أمام الجزائر فرصاً استراتيجية لتعزيز موقعها كمزود موثوق للطاقة وتطوير مصادر بديلة منخفضة الكربون، لاسيما الهيدروجين الأخضر. كما يشكل تنويع المزيج الطاقوي، بما في ذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، رافعة لتعزيز الأمن الطاقوي والاستجابة للطلب الدولي المتزايد ويمكن للجزائر أن تغطي 10% من احتياجات أوروبا من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2040 عبر مشروع ممر الهيدروجين الجنوبي.

● إعادة تشكيل السلاسل العالمية

تشهد سلاسل الإمداد العالمية تحولات نحو النقل القريب وتنويع مراكز الإنتاج، ما يفتح أمام الجزائر فرصاً استراتيجية لجذب الاستثمارات ذات التوجّه التصديري وتوطين صناعات تحويلية. ويُعزّز موقعها الجغرافي بين أوروبا وإفريقيا، إلى جانب تحسّن مناخ الاستثمار، وقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية واستقطاب قواعد إنتاج بديلة وموثوقة.

● القفزة الرقمية والاقتصاد المعرفي

يتيح تشهد التحول الرقمي في الجزائر تطوراً ملحوظاً، مدعوماً بتوسع البنية التحتية الرقمية وتزايد استخدام المواطنين للتكنولوجيا

والخدمات الرقمية في مختلف مجالات الحياة. ويتيح هذا المسار فرصة استراتيجية لتجاوز أنماط التنمية التقليدية، غير أن تحويله إلى قيمة مضافة حقيقية يظل رهيناً بتكامل عدة عناصر، تشمل تنمية المهارات الرقمية، وتحفيز الابتكار والبحث العلمي، وتحديث أنماط التسيير وحكومة المؤسسات. ومن شأن ذلك أن يؤسس لاقتصاد معرفي قائم على إنتاج المعرفة وتوظيفها، بما يعزز الإنتاجية ويفتح آفاقاً أوسع لتنويع الاقتصاد.

● الإرادة الشعبية للتغيير

تعكس التجربة الوطنية والنضالات السياسية، عبر مختلف محطاتها التاريخية، تراكماً واضحاً في وعي المجتمع بأهمية الإصلاح، وترسخاً لإرادة شعبية داعمة للتغيير السلمي والمسؤول. وتشكل هذه الجاهزية رصيда استراتيجية يمكن البناء عليه لإطلاق إصلاحات عميقة ومتدرجة، تعزز المسار الديمقراطي، وتكرس الحريات، وتدعم التداول على السلطة في إطار مؤسسي مستقر.

● التكامل الإقليمي البديل

رغم جمود مشروع الاتحاد المغاربي، تبقى فرص التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع جوارنا المغاربي وبعدها الإفريقي والمتوسطي واعدة في مجالات عديدة مثل التجارة والأمن والطاقة.

● الاستثمار في رأس المال البشري والشباب

تمثل البنية الديموغرافية الشابة للجزائر فرصة استراتيجية لتحقيق عائد ديموغرافي مستدام، إذا ما أحسن الاستثمار في التعليم والتكوين وربطهما بحاجات الاقتصاد. ويُعد توجيه الطاقات الشابة، خاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين، نحو الابتكار والإنتاج داخل الوطن رافعة أساسية لتعزيز النمو، وتحويل الكفاءات إلى قوة اقتصادية قادرة على خلق القيمة والحد من ظاهرة الهجرة بكافة أشكالها.

المحور الرابع : المخاطر المحدقة - ساعة الحسم والمسؤولية

التعاقس عن استغلال الفرص ومعالجة الاختلالات يعرّض البلاد لمخاطر جسيمة:

تهديد التحول الطاقوي

يفرض التحول العالمي نحو الطاقات النظيفة تحدياً استراتيجياً على النموذج الاقتصادي المعتمد على المحروقات، في ظلّ احتمالات تراجع الطلب على الوقود الأحفوري وتعاقد متطلبات البصمة الكربونية. وقد ينعكس ذلك على موارد الدولة والتوازنات المالية وقدرة الاقتصاد على الاندماج في الأسواق الدولية، مما يستدعي تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي وتعزيز مصادر الدخل البديلة لضمان استدامة النمو.

خطر التدهور البيئي والمناخي

تواجه الجزائر، على غرار العديد من الدول، تحديات متزايدة بفعل التغيرات المناخية، لاسيما ندرة المياه والتصحر وحرائق الغابات وارتفاع درجات الحرارة، بما ينعكس سلباً على الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والأمن المائي والصحي. كما تفرض التحولات الدولية المرتبطة بتسعير الكربون قيوداً إضافية على تنافسية الصادرات، مما يستدعي تسريع الانتقال نحو نموذج تنموي مستدام وتعزيز التكيف

مع المعايير البيئية العالمية.

● التهديد الاحتقان الاجتماعي

قد يؤدي تعثر مسار الإصلاحات، في ظل ضغوط اقتصادية واجتماعية وتحديات إقليمية متزايدة، إلى تنامي مظاهر التوتر والاحتقان الاجتماعي. وتشكل هذه الأوضاع بيئة قابلة للاستغلال من قبل أطراف معادية، بما قد يؤثر على الاستقرار العام، وهو ما يستدعي تسريع الإصلاحات وتعزيز التماسك الوطني وتحسين الاستجابة لانشغالات المواطنين.

● خطر تأجيج الصراعات الهوياتية

رغم حسم الدستور لمرجعيات الهوية الوطنية، فإن أي إدارة غير متوازنة للملفات ذات البعد الهوياتي أو التاريخي، خاصة في سياقات اقتصادية واجتماعية ضاغطة، قد تحول التنوع الثقافي من عنصر إثراء إلى عامل توتر. الأمر الذي يستدعي يقظة مؤسساتية دائمة للحفاظ على تماسك النسيج الوطني وتعزيز الجبهة الداخلية.

● خطر الانهيار التدريجي للخدمات العامة

استمرار اختناق ميزانية التجهيز سيؤدي حتماً إلى تدهور أكبر في جودة التعليم والصحة والنقل والخدمات بصفة عامة، مما قد يقوّض أسس الدولة الاجتماعية، على الرغم من وجود التحويلات الاجتماعية، ويدفع نحو خصخصة قسرية تثقل كاهل المواطن.

● عدم الاستقرار الإقليمي

يظل الجوار المباشر (الساحل، ليبيا، المغرب)، إضافة إلى محاولات الاختراق الصهيوني لإفريقيا، مصدر تهديدات أمنية (إرهاب، جريمة منظمة، تهريب، مخدرات)، تتطلب يقظة دائمة وحساً أمنياً واستثماراً في الأمن الوقائي والتعاوني.

● التأخر الرقمي وضعف اقتصاد المعرفة

يشكل التأخر الرقمي وضعف اقتصاد المعرفة مخاطر كبيرة على القدرة التنافسية الدولية للجزائر، حيث يؤدي عدم الإسراع في تطبيق الرقمنة والاستثمار في الذكاء الاصطناعي إلى إبقاء الاقتصاد رهيناً للقطاعات التقليدية خارج ديناميكية الابتكار العالمية. هذا التأخر يحرم البلاد من فرص تحسين الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة في جميع القطاعات، خاصة في ظلّ التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تعيد تشكيل الأسواق العالمية.

● تحدي التكيف المؤسسي والمجتمعي مع مسار الإصلاح

يفرض مسار التحول شامل الذي تحتاجه البلاد في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية إعادة ترتيب عميقة في أنماط التسيير وموازن الفعل داخل المجتمع ومؤسساته. ومثل هذه التحولات لا تتم دون قدر من التحفظ أو التردد الطبيعي الذي يرافق أي انتقال من وضع مستقر إلى أفق جديد. غير أن إدارة هذه المرحلة بوعي وحكمة، عبر التدرج والحوار وضمان العدالة في توزيع أعباء الإصلاح ومكاسبه، تمثل الشرط الحاسم لنجاح المشروع الوطني للإصلاح.

خاتمة: الاستخلاص والدعوة إلى أفق وطني جديد

يخلص هذا التشخيص إلى حقيقة مركزية: الجزائر أمام خيار مصيري. نقاط قوتها والفرص المتاحة تمنحها كل المقومات للنجاح، لكن الاختلالات الهيكلية والمخاطر المحدقة تحتم عليها تغيير المسار دون تردد. لا يكفي إصلاح سطحي أو وعود عامة، ذلك أن الخروج من هذه الوضعية يتطلب مقاربة جديدة تقوم على ثلاثة أركان:

إصلاح سياسي مؤسسي جذري: إعادة الاعتبار للديمقراطية التمثيلية والتشاركية، من خلال تفعيل دور البرلمان كسلطة تشريعية ورقابية حقيقية، وترسيخ استقلالية القضاء، وضمان الحريات.

ثورة في الحوكمة الاقتصادية والمالية: الانتقال من اقتصاد الربيع إلى اقتصاد الإنتاج والابتكار، وإعادة هيكلة المالية العامة لخدمة الاستثمار، واستعادة الثقة في السياسة النقدية والقطاع المالي.

توافق اجتماعي قائم على العدالة: تحقيق الإنصاف والتوازن بين المناطق وإصلاح منظومتي التربية والصحة، ووضع الكفاءة والتضامن في صلب السياسات الاجتماعية. هذا البرنامج هو خارطة الطريق لتحقيق هذا الأفق الوطني الجديد إنها مسؤوليتنا التاريخية المشتركة.

برنامجنا لأفق وطني جديد

يستند البرنامج إلى تصوّر متكامل لمفهوم السيادة الوطنية باعتبارها الإطار الناظم لكل إصلاح تشريعي أو تنموي. فالسيادة ليست مجرد مبدأ دستوري، بل منظومة عملية تتجسّد في قوّة المؤسسات وصلابة الاقتصاد وتماسك المجتمع. وانطلاقاً من هذا الفهم، نقدّم لكم رؤيتنا الإصلاحية ضمن ثلاث ركائز استراتيجية مترابطة، تتفرّع عنها عشرة محاور تفصيلية، تضمّ في مجملها 80 التزاماً تنفيذياً مصحوباً بإجراءات عملية وأثار متوقعة قابلة للقياس والمتابعة، لتحقيق الغاية المركزية: ترسيخ سيادة الدولة في خدمة كرامة المواطن.

الركيزة الأولى: السيادة المؤسساتية

بناء دولة المؤسسات الفعالة والخدمة العصرية والمواطنة

تشكّل هذه الركيزة الأساس الذي يقوم عليه أي مسار إصلاحي مستدام. فإرساء الثقة بين المواطن والدولة يبدأ من مؤسسات قوية وآليات حكم رشيدة وإدارة عمومية فعّالة تضع الخدمة العمومية في صدارة أولوياتها. وتندرج ضمن هذه الركيزة الإصلاحات الرامية إلى تقوية أركان الدولة وتعزيز الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان، من خلال ربط عمله بالواقع المحلي، بما يتيح للنائب نقل انشغالات المواطنين وتقييم أثر السياسات العمومية محلياً وتحويلها إلى أدوات تشريعية و/أو رقابية فعّالة بما يعزّز جودة القرار العمومي والارتقاء بالخدمات العمومية. والغاية من ذلك هي تحويل الإدارة إلى رافعة للتنمية وترسيخ ثقافة المساءلة والنجاعة في تسيير الشأن العام.

المحور الأول: حكومة سياسية ومؤسسات قوية تكفل الحريات وتضمن المحاسبة

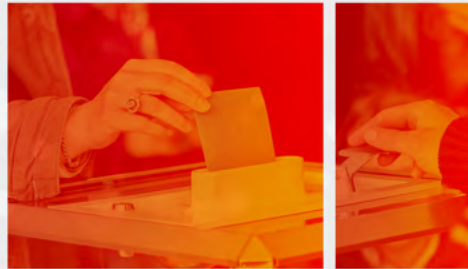
تعزيز فعالية مؤسسات الدولة شرط أساسي لأي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي مستدام. غير أنّ أحد أبرز التحديات التي تواجه منظومة الحكم اليوم يتمثل في تراجع مستوى الثقة، سواء بين المواطن ومؤسسات الدولة أو بين مختلف الفاعلين داخل الجهاز العمومي. وتؤدي هذه الفجوة إلى إضعاف نجاعة السياسات العمومية، وتعطيل المبادرات، والحد من أثر الإصلاحات مهما كانت جودتها. ورغم ما تحقّق من استقرار مؤسّساتي، لا تزال الإدارة العمومية تواجه عدّة اختلالات، من بينها بطء الإجراءات، وتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق، ومحدودية فعالية آليات الرقابة والتقييم، وهو ما ينعكس سلّباً على جودة الخدمات ومناخ الاستثمار.

كما أن المرحلة الراهنة تبرز الحاجة إلى تطوير نمط الحكم، من خلال الانتقال نحو حكومة ذات طابع سياسي تعبّر عن الإرادة الشعبية وتعكس التمثيل البرلماني، وتعزّز المسؤولية السياسية والمساءلة، وتسهم في الانتقال من منطق التسيير التقني إلى منطق القيادة السياسية القادرة على بلورة الخيارات.

■ الهدف الاستراتيجي:

بناء منظومة حكم متكاملة تقوم على حكومة سياسية مسؤولة ومؤسسات قوية وفعّالة، تعتمد على النجاعة والشفافية، وتكرّس الحريات، وتضمن التوازن بين السلطات، بما يعزز الثقة ويحسن جودة السياسات العمومية.

■ الإلتزامات:



1. إرساء شراكة سياسية وطنية قائمة على التوافق حول القضايا الاستراتيجية وأولويات الدولة،
2. تشكيل حكومة سياسية ذات شرعية تمثيلية تعبّر عن الإرادة الشعبية وتعزّز المسؤولية السياسية،
3. مأسسة الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات عبر قانون شامل،
4. سن قانون للحكومة يكرّس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ويضمن الشفافية المؤسسية.
5. مراجعة وتعزيز قانون الوقاية من الفساد وحماية المبلغين عن الفساد.
6. ضبط التوازن بين السلطات (القضائية، التشريعية والتنفيذية).
7. ضمان ممارسة الحريات السياسية والنقابة وحرية الرأي والإعلام.
8. تفعيل الديمقراطية التشاركية لتمكين المواطنين والمجتمع المدني من المساهمة في تقييم السياسات العمومية.
9. اعتماد التخطيط الاستراتيجي في مختلف مؤسسات الدولة.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- العمل على تشكيل حكومة ذات طابع سياسي، تعكس التمثيل البرلماني، وتقوم على توسيع قاعدة التمثيل والمشاركة السياسية في تسيير الشأن العام.
- إطلاق برنامج وطني لتحديث الإدارة العمومية، يشمل تبسيط الإجراءات، الرقمنة وربط الأداء بالنتائج
- إنشاء منصة وطنية لرصد مؤشرات الأداء الإداري والمالي وربطها بالتقارير السنوية للحكومة.
- اعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في الصفقات العمومية، من خلال نشر كل الصفقات والعقود العمومية على منصة رقمية مفتوحة تتيح للمواطنين والهيئات الرقابية الاطلاع عليها ومتابعة تنفيذها.
- وضع برامج تدريبية للموظفين والإطارات في مجالات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي

- توجيه جزء من الاحتياطات المالية الوطنية لدعم مشاريع التحوّل الرقمي والإدارة الحديثة.
- سنّ نصوص قانونية دقيقة لضمان استقلالية القضاء والرقابة البرلمانية.
- الإسراع في تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية.
- رقمنة آليات التبليغ بشروط صارمة، وتعميم آلية الرقم الأخضر للتبليغ عن حالات الفساد.
- تحديد قائمة مؤشرات النزاهة المؤسسية مثل عدد حالات الفساد المكتشفة و/أو المبلغ عنها.
- تحديد مؤشرات الرقمنة والتخطيط العمراني من أجل ضمان العدالة المكانية.
- وضع مؤشرات أداء لقياس كفاءة الإدارة العمومية مثل مدة معالجة الملفات ونسبة الرقمنة في الخدمات الإدارية.

■ الآثار المتوقعة:

- تعزيز الاستقرار السياسي والعمل المشترك بين الفاعلين السياسيين.
- تحسّن فعالية القرار العمومي وربطه بالإرادة الشعبية وتكريس المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان.
- استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وارتفاع مؤشر الثقة الشعبية.
- تقلص البيروقراطية وتحسّن سرعة معالجة الملفات الإدارية.
- تراجع نسبة الفساد الإداري المرتبط بالإجراءات المعقّدة وسدّ باب تجار الفساد.
- استقلالية القضاء وترسيخ مبدأ التوازن بين السلطات.
- ازدهار الحريات العامة وحرية الإعلام.
- انتقال الإدارة من منطق تسيير الوسائل إلى منطق تحقيق النتائج.
- تحسّن مناخ الاستثمار نتيجة وضوح القواعد والشفافية المؤسسية.
- حصول الاستقرار السياسي والإداري وتراجع الاحتجاجات المرتبطة بالخدمات.
- سرعة الخدمات وتجسيد مبدأ التوازن الجهوي وتهيئة عمرانية في مستوى تطلعات المواطنين.
- توسّع المساءلة وفعالية الأداء العمومي.
- ديمقراطية تشاركية فعالة تجسد مبدأ المواطنة.

■ الأثر الاستراتيجي:

بناء منظومة حكم فعّالة وذات مصداقية، تقوم على حكومة مسؤولة ومؤسسات قوية، قادرة على قيادة التحولات وتنفيذ السياسات العمومية بكفاءة واستدامة.

المحور الثاني: برلمان تمثيلي يكرّس الشفافية ويعزّز المشاركة والمواطنة

يشكل البرلمان سلطة تشريعية ورقابية أساسية في النظام الدستوري، غير أن الممارسة السياسية خلال فترات سابقة أضعفت مكانته، وقلّصت من أثره في صياغة القوانين وتقييم السياسات العمومية والرقابة على الجهاز التنفيذي وكذا التكفل المؤسسي بانشغالات المواطنين، الأمر الذي انعكس سلباً على صورة النائب وثقة المواطن في المؤسسة التشريعية.

يركّز هذا المحور على إعادة الاعتبار لدور النائب كفاعل سياسي مسؤول، يمارس صلاحياته التشريعية والرقابية بفعالية مع ضمان التكفل المؤسسي بانشغالات المواطنين، ويساهم في بناء قوانين ذات جودة وتقييم السياسات العمومية ومرافقة السلطة التنفيذية وضبطها، في إطار احترام الدستور والتوازن بين السلطات.

الهدف الاستراتيجي:

إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية وعصرنتها وجعل النائب فاعلاً مؤسسياً يعزّز جودة العمل البرلماني على المستويات التشريعية، الرقابية والمؤسسية.

الالتزامات:

1. تمكين النائب من أداء دوره التشريعي والرقابي بفعالية وكفاءة وتقنين عمله المحلي.
2. تكريس الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية.
3. إلزام الحكومة بتقديم تقارير حول مدى تنفيذ القوانين.
4. توسيع صلاحيات لجان التحقيق مع ضمان استقلاليتها.
5. فتح باب الاستشارة العامة الرقمية حول مشاريع القوانين.
6. إشراك الجامعات والخبراء ومراكز البحث والمجتمع المدني في الفعل التشريعي.
7. سنّ ميثاق أخلاقيات النائب.
8. تفعيل تقييم السياسات العمومية.
9. تحسين التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.



■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- تطوير آليات متابعة تنفيذ القوانين وربطها بمؤشرات الأداء الوطني.
- نشر تقارير دورية عن نشاط النائب البرلماني بشكل شفاف ومتاح للجمهور.
- ربط عمل البرلمان بالأولويات التنموية الوطنية والمحلية، مع تحديد مؤشرات متابعة مثل:
- عدد القوانين المعدلة أو الجديدة المرتبطة بالتحوّل الاقتصادي والاجتماعي.
- نسبة التوصيات الرقابية المنفذة من قبل الحكومة.
- نسبة المواطنين الذين يثنون على جودة التواصل الرقمي مع النواب، من خلال استطلاعات الرأي.
- تنظيم برامج تدريبية للنواب حول التشريع الفعال، الرقابة ومبادئ الحوكمة.
- إرفاق كل مشروع قانون بدراسة الأثر المالي والاقتصادي و/أو الاجتماعي.
- إنشاء منصة رقمية رسمية لتلقي انشغالات المواطنين ومعالجتها تشريعياً ورقابياً.
- اعتماد مؤشرات تقييم أداء النواب مثل نسبة الحضور في الجلسات واللجان، ومتابعة توصيات اللجان، الأسئلة الشفوية والكتابية، الزيارات الميدانية الخ.
- تعديل قانون عضو البرلمان بما يوضح صلاحيات النائب وطنياً ومحلياً.
- رقمنة الإدارة وكافة النشاطات البرلمانية.
- تعديل القانون الناظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة.
- وضع إطار قانوني ملزم لفتح المشاورات العامة قبل المصادقة على القوانين.
- تنظيم ورشات عمل مشتركة بين النواب والأكاديميين والاعتماد على الدراسات الاستشرافية في إعداد مشاريع القوانين.

■ الآثار المتوقعة:

- تحسّن جودة التشريعات وملاءمتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي ورسوخ الديمقراطية التشاركية.
- زيادة فعالية الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة.
- تحسّن صورة البرلمان واستعادة ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية.
- تقلص الفجوة بين التشريع واحتياجات المجتمع.
- تحسّن جودة وفعالية السياسات العمومية.
- تحسّن أداء النواب في التشريع والرقابة، والتواصل الفعال محلياً.



- تحقق التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية.
- توازن واستقرار مؤسساتي.

■ الأثر الاستراتيجي:

الارتقاء بالبرلمان إلى مؤسسة إنتاج تشريعات ورقابة حقيقية على الأداء الحكومي.

المحور الثالث: منظومة خدمية عصرية تضمن الرفاه والكرامة

تشير الملاحظات المستخلصة من التشخيص إلى أن المواطن الجزائري يعاني من تفاوت مستوى الخدمات العمومية بين المناطق وببطء الإجراءات، وتفاوت في أداء الخدمات العمومية من صحة وتعليم ونقل وغيرها. كما يبرز ضعف الرقمنة في الخدمات وتأثيره المباشر على القدرة على تلبية حاجيات المواطنين، خاصة في المناطق الداخلية والحدودية، الأمر الذي يؤثر مباشرة في جودة الحياة. يرتكز هذا المحور على إحداث تحول نوعي في منظومة الخدمات العمومية، من خلال الانتقال من منطق التسيير الإداري التقليدي إلى منطق الخدمة العمومية الموجهة نحو النتائج، والقائمة على الرقمنة، وجودة الأداء، وعدالة الولوج. ويهدف إلى بناء منظومة خدمية عصرية، ذكية ومتكاملة، تضع المواطن في صلب اهتماماتها، وتضمن له خدمات فعالة وميسرة تحفظ كرامته وتعزز ثقته في مؤسسات الدولة.

■ الهدف الاستراتيجي:

تقديم خدمات عمومية عصرية، ذكية ومتكاملة وبعداة وسهولة الولوج إليها، بما يصون كرامة المواطن ويعزز ثقته بمؤسسات الدولة.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

1. إصلاح المنظومة الصحية عبر رقمنة مسار المريض والملفات الطبية وربطها بمؤشرات متابعة الأداء وجودة الخدمة وعدالتها وسهولة الولوج إليها.
2. تطوير منظومة النقل العمومي والخاص وتعزيز جودة الخدمات بما يضمن الانتظام، السلامة والراحة والقدرة على الولوج، خصوصا بين المدن والمناطق الداخلية.

- وضع آليات تقييم سنوية تشمل مؤشرات جودة ورضا المواطنين وعدد الإجراءات المبسطة.
- وضع نظام خاص بمؤشرات أداء للخدمات العمومية لقياس مستوى الجودة والفاعلية وتحسينها بشكل دوري.
- وضع برامج تدريبية مستمرة لموظفي القطاع العام لضمان التحكم في الرقمنة والخدمات الرقمية والتعامل مع المواطنين بكفاءة عالية.
- إجبارية تعميم مصالح وخلايا الاستقبال والإصغاء على مستوى كافة الهيئات والمؤسسات العمومية وتعزيز أدوارها وصلاحياتها الرقابية.
- إنشاء هيئة وطنية مكلفة بتنظيم النقل.
- رقمنة خدمات النقل واعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني وتعميمها واستخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة حركة المرور.
- ربط حاضنات الأعمال الجامعية بمشاكل الخدمة العمومية وتمويل الحلول الرقمية المبتكرة.
- إعداد مخططات تنمية عمرانية متكاملة تربط الإسكان بالمرافق العمومية والخدمات.
- تحديث قوانين البناء والعمران لضمان استدامة المشاريع.
- وضع نظام مؤشرات الأداء وربط دعم الدولة في المشاريع السكنية بالالتزام بمعايير الإنجاز.
- تطوير سوق إيجاري للسكن منظمة ومتنوعة ومدعمة مع توسيع المنتجات السكنية بما يتناسب وقدرات المواطنين لتحفيز الاستثمار العقاري وتعزيز الولوج إليه.

■ الآثار المتوقعة:

- تحسّن أداء الخدمات العمومية من حيث الكفاءة والشفافية وسرعة المعالجة وتخفيض كلفتها، لاسيما في قطاعات الصحة والتعليم والنقل.
- تقلص مدة الإجراءات الإدارية.
- تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات بين الولايات.
- ارتفاع رضا المواطنين عن أداء المرافق العمومية.
- قلة الفساد الإداري المرتبط بالإجراءات المعقدة.
- تحسّن صورة الدولة كمزود فعال للخدمات.
- تحسّن ويسر معيشة المواطنين وتناقص المتاعب اليومية المرهقة للحصول على الخدمات.
- نقص الازدحام والتلوث وتحسّن جودة الحياة وربط الإسكان بالخدمات الأساسية.
- تغيير سلوك الإدارة في التسيير من النمط التقليدي إلى نمط يعتمد الابتكار والأسس العلمية .
- مشاركة فعالة للشباب في التنمية عبر الابتكار وإيجاد حلول لمشاكل الخدمة العمومية.
- تحقيق استقرار اجتماعي وتوزيع متوازن نسبيا للسكان عبر الإقليم.
- ارتفاع مستوى استدامة المشاريع وكفاءة الانفاق العمومي

■ الأثر الاستراتيجي:

بناء إدارة عمومية رقمية وفعّالة، تضع خدمة المواطن بكفاءة في صلب الخدمة العمومية.

■ الركيزة الثانية

سيادة اقتصادية وسيادة وطنية آمنة

إذا كانت قوة المؤسسات تؤسس للاستقرار، فإن الاقتصاد المنتج والتسيير الرشيد للمالية العمومية يوفران الأدوات المادية لضمان الاستثمارية والسيادة. وتشمل هذه الركيزة السياسات الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع وقادر على خلق القيمة المضافة وترسيخ الانضباط في إدارة الموارد العمومية وضمان الأمن الوطني في مجالات الماء والطاقة والغذاء والدواء باعتبارها ركائز الاستقرار والسيادة. من هذا المنطلق، تمثل هذه الركيزة الضمان لعملية تمويل السياسات الاجتماعية وتعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المحور الرابع : اقتصاد منتج واستقرار يعزز الثقة

يواجه الاقتصاد الوطني اختلالات بنيوية، أبرزها ضعف التنويع الاقتصادي، هشاشة النسيج الإنتاجي، وتبعية النمو لتقلبات أسعار المحروقات، واختلالات تعكس في عمقها نقائص مؤسساتية تتعلق بحوكمة الاقتصاد، وعدم استقرار القواعد الاقتصادية، وسوء توجيه الموارد. كما يشكل التضخم، واتساع السوق الموازية وفجوة سعر الصرف، ضغطاً مباشراً على القدرة الشرائية والاستقرار الاجتماعي. يركز هذا المحور على الانتقال التدريجي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومستقر، يعزّز الثقة في السوق الرسمية، يدعم الاستثمار الحقيقي ويحسن أدوات الضبط المالي والنقدي، بما يضمن نمواً مستداماً ومتوازناً ويستثمر الفرص المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي.

■ الهدف الاستراتيجي:

الانتقال التدريجي نحو اقتصاد منتج ومتنوع يضمن نمواً مستداماً ويعزّز الثقة في السوق الرسمية، مع دعم الاستثمار الحقيقي وتنشيط القطاعات الإنتاجية الواعدة.

■ الالتزامات :

1. إقرار الاستقرار التشريعي للاستثمار وضمان حقوق المستثمرين لمدة لا تقل عن 10 أعوام.
2. انتقال الاستثمار من منطقي الرخص الإدارية إلى حقوق اقتصادية محمية، بما يشجع المبادرة والمقاولاتية.
3. تحديث السوق المالية، وتنويع أدوات التمويل بما فيها التمويل الإسلامي المتكامل.
4. تعزيز الشمول المالي.
5. اعتماد سياسة نقدية متكاملة .
6. اعتماد سياسة تدريجية لإدماج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية
7. دعم التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات التحويلية، الطاقات المتجددة والزراعة الإنتاجية.
8. تحفيز الابتكار والاقتصاد الرقمي كرافعة للنمو المستدام.
9. توطین الصناعات والخدمات الحيوية وتعزيز القيمة المضافة المحلية.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- تعزيز صلاحيات وأدوار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لتكون أداة فعلية وفاعلة في مرافقة المستثمرين الجزائريين والأجانب وترقية وتثمين جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار.
- إعداد برامج وطنية لتطوير القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية مع وضع خارطة وطنية للاستثمار تتضمن الإمكانيات المتاحة والاحتياجات لكل منطقة أو ولاية (زراعة، صناعة تحويلية، طاقات متجددة).
- اعتماد برامج متابعة للاستثمارات الوطنية والأجنبية وقياس أثرها على الناتج المحلي.
- إنشاء صناديق تمويل للمقاولاتية والابتكار، خاصة للشباب والمؤسسات الناشئة.
- ضبط سعر الصرف لحماية الدينار ومواجهة التضخم عبر أدوات نقدية متكاملة.
- تطوير البنية التحتية الرقمية وربطها بالاقتصاد المنتج لضمان تكامل الاقتصاد الرقمي.
- وضع خطط لمنع تمدد السوق الموازية ومراقبة الأسعار لضمان استقرار القدرة الشرائية.
- إصلاح المنظومة الجبائية والتشريعية لتبسيط الإجراءات وتحفيز الإدماج التدريجي للاقتصاد غير الرسمي، من خلال آليات قانونية ومالية تعزز الشفافية وتوسع القاعدة الضريبية.
- الشروع في إصلاح شامل للقطاع البنكي والمالي لتحويله إلى محرك للاستثمار والنمو، عبر الرقمنة، وتوسيع أدوات التمويل، وتطوير الصيرفة الإسلامية، وربط التمويل بالإنتاج والمبادرة.

■ الآثار المتوقعة:

- تنوّع الاقتصاد وتقلّص التبعية للمحروقات.
- ارتفاع الاستثمار المنتج المحلي والأجنبي.
- اندماج تدريجي للسوق الموازية داخل الاقتصاد الرسمي.
- استقرار القدرة الشرائية وانخفاض التضخم.
- استحداث وظائف منتجة ومستدامة في الصناعة والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة.
- ارتفاع الثقة في النظام المالي والنقدي وتقلص فجوة سعر الصرف.
- منظومة تمويل متكاملة ومتنوعة، تشمل التمويل التقليدي والإسلامي، بما يعزز الشمول المالي، ويدعم الاستثمار، ويرفع من كفاءة ومرونة الاقتصاد الوطني

■ الأثر الاستراتيجي:

الانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد منتج مستقر ومتنوع.

المحور الخامس: إدارة رشيدة ومستدامة للمالية العمومية

تشكّل المالية العمومية أحد أبرز رهانات المرحلة، في ظل ارتفاع الإنفاق العمومي وتزايد حجم ميزانية التسيير مقارنة بميزانية التجهيز وما ينجم عن ذلك من آثار تمس باستدامة الموارد العمومية. كما يعكس الدعم المعمّم والسوق الموازية تحديات حقيقية على فعالية السياسات المالية. يركّز هذا المحور على تحسين نجاعة الإنفاق العمومي وترسيخ الشفافية والمساءلة وإعادة التوازن بين التسيير والاستثمار، وتوجيه الموارد نحو الأولويات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي وضمان استدامة المالية العمومية، دون المساس بالطابع الاجتماعي للدولة.

■ الهدف الاستراتيجي:

ترشيد الإنفاق العمومي وضمان استدامة الموارد مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وتحقيق استقرار مالي يساهم في تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية.

■ الالتزامات :

1. ضبط وترشيد الإنفاق العمومي، مع تحديد أولويات الإنفاق وفق معايير اقتصادية واجتماعية واضحة.
2. إعادة التوازن بين ميزانيتي التسيير والتجهيز بما يضمن استدامة تمويل المشاريع التنموية الاستراتيجية.
3. توجيه الاستثمارات العمومية نحو قطاعات ذات مردودية تنموية اقتصادية واجتماعية عالية ، مثل الصناعة، الطاقات المتجددة، التعليم والصحة.
4. إصلاح منظومة الدعم لضمان الفعالية والنجاعة والإنصاف.
5. تعزيز الرقابة المالية والمحاسبية، وربطها بالمسؤولية على جميع المستويات.
6. اعتماد أدوات التخطيط المالي الرقمي لتعزيز متابعة الأداء المالي ومكافحة الهدر وترشيد الإنفاق.
7. إصلاح المنظومة الضريبية لتكون أكثر عدالة، بساطة، واستقراراً، بما يشجع الاستثمار المنتج ويحدّ من التهرب الضريبي.
8. تحديث المنظومة الجمركية لتسريع المعاملات التجارية وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة الغش والتهرب.
9. تعزيز اللامركزية المالية عبر توسيع موارد الجماعات المحلية

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- إصدار قانون توجيهي لضبط وترشيد الإنفاق العمومي، مع تحديد أولويات الإنفاق وفق معايير اقتصادية واجتماعية واضحة.
- إنشاء نظام رقابي متكامل للتحكم في تنفيذ الميزانية ومتابعة مؤشرات الأداء المالي.
- تطوير منصة إلكترونية للشفافية المالية.
- وضع برنامج وطني للتدريب والتأهيل خاص بالتخطيط الاستراتيجي والرقابة المالية الحديثة، لفائدة الموظفين والإطارات المكلفين بالمالية العامة،
- اعتماد نظام لتقييم أثر الدعم على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطن.
- إعداد قانون جبائي جديد مبسّط ومستقرّ يضمن وضوح الالتزامات ويشجّع الامتثال الطوعي.
- إطلاق منصة رقمية موحدة للضرائب والجمارك تشمل التصريح، الدفع، التحصيل، التتبع والظعن.
- إنشاء صندوق تضامن وطني لدعم البلديات ذات الموارد الضعيفة والمناطق الداخلية والحدودية.

■ الآثار المتوقعة:

- تحسّن كفاءة الإنفاق العمومي وتقليل الهدر المالي.
- التوازن بين ميزانية التسيير والاستثمار.
- استدامة المالية العمومية وتقلص أخطار العجز المالي والتحكّم في التضخم.

- ارتفاع مؤشرات شفافية المالية العمومية.
- تحسّن القدرة الشرائية وانخفاض معدّل البطالة
- تحسّن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام وتقلص عجز ميزان المدفوعات
- رفع الامتثال الضريبي وتقلص الاقتصاد غير الرسمي.
- زيادة الموارد العمومية نتيجة الامتثال الضريبي وتقلص الاقتصاد غير الرسمي.
- تحسّن مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الوطني والأجنبي.
- تمكين البلديات والولايات من تمويل مشاريع تنمية محلية وتقلص الفوارق التنموية بين الأقاليم وتعزيز العدالة المكانية

■ الأثر الاستراتيجي:

تحقيق استقرار مالي طويل المدى يعزّز الثقة في السياسات الاقتصادية.



المحور السادس: سيادة وطنية راسخة وأمن شامل مستدام

تعيش الجزائر في محيط إقليمي ودولي متغيّر، يتّسم بتزايد التهديدات الأمنية والاقتصادية والغذائية والتكنولوجية، إضافة إلى الضغوط الجيوسياسية. يهدف هذا المحور إلى تعزيز الأمن الشامل، حماية السيادة الوطنية، ودعم الدور الإقليمي والدولي للجزائر، عبر سياسات متوازنة تحصّن القرار الوطني وتحمي المصالح العليا للبلاد.

■ الهدف الاستراتيجي:

صون السيادة الوطنية في كافّة أبعادها: الأمنية، الغذائية، المائية، الطاقة، الرقمية، والصحية. مع دعم قدرة الدولة على اتخاذ القرار المستقل وتعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية.

■ الالتزامات :

1. تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، بما يشمل تعزيز جهود عصرنة المؤسسة العسكرية، لضمان الاحترافية والقدرة على الاستجابة للآزمات الداخلية والخارجية.
2. إدارة مستدامة للموارد الطبيعية وحماية السيادة الغذائية والمائية عبر تشريعات وبرامج تشجّع الاكتفاء الذاتي وتنمية الإنتاج المحلي.
3. وضع تشريعات لتعزيز الاستغلال الأمثل للثروات الطاقوية، مع التركيز على التحوّل نحو الطاقات المتجدّدة والاقتصاد الأخضر، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقلال الطاقوي.
4. تعزيز السيادة التكنولوجية وحماية السيادة الرقمية.
5. تحقيق السيادة الصحية عبر الاكتفاء الذاتي في الأدوية واللقاحات الاستراتيجية.
6. وضع سياسات تحفيزية لاستباق هجرة الأدمغة، وتحويل الجزائر إلى بيئة جاذبة للكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج وتشجيع انخراطهم في التنمية الوطنية.
7. سياسة خارجية متوازنة وفعّالة، تقوم على حماية المصالح الوطنية، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية، وبناء شراكات استراتيجية لدعم التنمية والأمن، وتساهم في بناء نظام عالمي متعدّد الاقطاب ضمن التوازن والاستقرار.
8. دعم القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، بما يجسّد دور الجزائر التاريخي والإنساني.
9. تعزيز الاستقرار الإقليمي، عبر دبلوماسية نشطة قائمة على حسن الجوار، حلّ النزاعات بالوسائل السلمية وتطوير شراكات إقليمية متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة.
10. مواجهة التهديدات البيئية والمناخية.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- تفعيل هيئات ومراكز البحث والإحصاء والاستشراف، على غرار الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، وتعزيز استقلاليتها المعنوية ودورها في ترشيد وتوجيه السياسات العمومية التي تحصّن القرار الوطني.
- دعم قدرات التفكير الاستراتيجي وتعزيز اليقظة الاستشرافية لرصد التحوّلات والتهديدات الإقليمية والدولية، وتزويد صنّاع القرار بتوصيات عملية قائمة على التحليل والتوقع.
- تعزيز دور ونشاطات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، مع إعطاء الأولوية لدول الجوار، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.
- إطلاق برامج وطنية لتعزيز الأمن الشامل، تشمل الأمن السيبراني، الأمن الغذائي والطاقة المستدامة

- تطوير منظومة رصد ومتابعة السيادة الوطنية باستخدام مؤشرات قياس واضحة للتقدم في كل بعد (أمني، غذائي، طاقي، صحي، رقمي).
- إعداد برامج لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الأمن، التحوّل الرقمي والتكنولوجي، التصنيع والطاقة والتجارة، بما يدعم الاستقرار والتنمية المشتركة.
- وضع تشريعات وبرامج لمواجهة التهديدات البيئية والمناخية، لاسيما التصحرّ وشحّ المياه والحرائق، من أجل حماية الأمن الغذائي والمائي.
- توطين مراكز البيانات الوطنية وتطوير البنية التحتية الرقمية وضمان أمن المعلومات الحكومية والخاصة.
- توطين الصناعات الصيدلانية وتعزيز البحث العلمي الطبي المحلي.
- تعزيز التحرك الدبلوماسي الجزائري داخل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية، مع توسيع المساعدات الإنسانية وبرامج التعاون والدعم لفائدة الشعوب والدول المعنية.
- إنشاء قاعدة تصنيع عسكري حديثة ومتطورة بالاستفادة من الكفاءات الوطنية في الداخل والخارج، والتعاون مع مراكز البحث العلمي والجامعات.

■ الآثار المتوقعة:

- تحقّق السيادة في الغذاء والماء والطاقة والدواء.
- قدرة عالية للدولة على مواجهة التهديدات.
- تحقيق سيادة رقمية.
- تنوّع الشراكات الدولية وفعالية الدور الإقليمي والقاري للجزائر.
- تراجع المخاطر البيئية والمناخية على الأمن الغذائي والمائي.
- استقرار إقليمي عبر دبلوماسية فاعلة ومتوازنة.
- انخراط الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج في التنمية الوطنية.
- تعزيز الاعتراف الدولي بعدالة القضايا العادلة وتوسيع الدعم السياسي والإنساني لها، وتقوية صمود الشعوب المعنية، ودفع مسارات الحل العادل القائم على الشرعية الدولية وحق تقرير المصير.

■ الأثر الاستراتيجي:

ترسيخ سيادة وطنية شاملة قادرة على حماية المصالح العليا للدولة.

■ الركيزة الثالثة

السيادة المجتمعية، بناء الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي

تمثل هذه الركيزة البعد المجتمعي للسيادة، حيث لا تكتمل قوة الدولة ولا يترسّخ استقرارها إلا بمجتمع متماسك، وإنسان معترّ بهويته الوطنية الجامعة، ومؤهلّ بمهارات العصر، وملتزم بقيم المواطنة والمسؤولية. وتندرج ضمن هذه الركيزة السياسات المرتبطة ببناء الإنسان، وتعزيز منظومة القيم المدنية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتمكين الشباب، وصون الهوية الوطنية بكل روافدها الجامعة. فالسيادة في بعدها المجتمعي هي التي تضمن استدامة المؤسسات وفعالية الاقتصاد، وتحولّ القوة المادية إلى استقرار دائم وتنمية متوازنة.

المحور السابع: إنسان معترّ بهويته... صانع لنهضة وطنه

لا يمكن لأي مشروع إصلاحي أو اقتصادي أن ينجح دون الاستثمار في الإنسان باعتباره أساس التنمية ومصدر القوة الوطنية الأول. فالجزائر لا تحتاج فقط إلى إصلاحات مؤسسية أو اقتصادية، بل إلى إعداد إنسان يجمع بين الانتماء الوطني، والفاعلية الاقتصادية، والمسؤولية المدنية. إن الأزمة التي تواجهها البلاد ليست اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً أزمة سلوك جماعي وثقافة عمل وعلاقة بالمؤسسات والقانون. والتحدّي اليوم لا يقتصر على تطوير التعليم أو التكوين، بل يتعداه إلى بناء المواطن الجزائري الفاعل لقيام الحكم الرشيد، ولنجاح أي سياسة عمومية، ولتحقيق الانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى مجتمع الإنتاج.

■ الهدف الاستراتيجي:

إعداد المواطن الجزائري الفاعل والصالح والمتوازن.

■ الالتزامات:

1. إصلاح شامل للمنظومة التربوية يهدف إلى بناء إنسان متوازن الشخصية، معترّ بهويته الحضارية، محترم للقانون منفتح على العالم، ومؤهلّ للمساهمة في تنمية وطنه.
2. تطوير وتحيين المناهج التعليمية بما يسمح بإدماج وترسيخ عناصر الهوية والتربية المدنية التطبيقية ومهارات المستقبل مثل الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الأخضر، وريادة الأعمال.

3. إصلاح منظومة التعليم العالي والتكوين المهني بما يسمح بالتطور العلمي والتكنولوجي ويشجّع على البحث العلمي وربطها بحاجيات الاقتصاد والقطاعات الاستراتيجية.
4. إعداد برامج وطنية لتعزيز قيم المواطنة واحترام القانون والنزاهة في الحياة العامة.
5. دعم المبادرات الجمعوية والمشاركة المجتمعية ودمجها في السياسات التربوية والشبابية التي تعزّز الانخراط المجتمعي وروح المسؤولية.
6. تطوير ممارسة الرياضة بمختلف مستوياتها (المدرسية، الجوارية، النخبة، الهواة، المحترفين).
7. الانتقال من منظومة ثقافية مناسباتية الى ثقافة مؤسساتية مستدامة ترسخ الهوية والتنوع الثقافي وتعزّز القيم ومنفتحة على العالم.
8. تعزيز المرجعية الدينية الوطنية.
9. تعميم استعمال اللغة العربية ودعم ترقية اللغة الامازيغية.
10. الاهتمام بالتاريخ الوطني بما يعزّز الارتباط الوطني والانتماء اليه.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- تحديث البرامج التعليمية وربطها بمتطلبات الاقتصاد.
- إدراج التربية المدنية التطبيقية في المناهج التعليمية (المواطنة، احترام القانون، العمل، النزاهة).
- تنظيم برامج خدمة مجتمعية
- إعداد برامج وطنية لغرس ثقافة احترام الممتلكات العمومية وحمايتها.
- تنظيم حملات توعوية حول مكافحة الغش والرشوة، وتعزيز قيمة العمل والإنتاج واحترام النظام العام.
- تحفيز المؤسسات التي تستثمر في تكوين وتأهيل العمال والموظفين.
- وضع سياسات خاصة بمؤسسة المسجد للقيام بدوره التعليمي والإصلاحي والإرشادي.
- مراجعة القانون التوجيهي للتربية.
- رفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية (91-05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 المعدل والمتمم بالأمر 96-30).
- حماية التراث المادي واللامادي للجزائر وتثمينه واستغلاله في ترقية السياحة الثقافية والدينية.
- دعم تأسيس مدرسة تاريخية جزائرية تشرف على إعادة كتابة التاريخ الوطني في مختلف مراحلها تبرز من خلاله قراءتنا الوطنية لأحداث التاريخ ولاسيما التاريخ الحديث والمعاصر.
- دعم الانتاج الثقافي المرتبط بالهوية (أدب، سينما، مسرح، ألعاب شعبية) والمشاركة الفعالة في التظاهرات الثقافية العالمية.

■ الأثر الاستراتيجي:

بروز نموذج المواطن الجزائري الصالح والفاعل الذي يساهم في التنمية المستدامة والابتكار.

المحور الثامن: عدالة اجتماعية تصون كرامة المواطن

تمثل القدرة الشرائية للمواطن أحد أهم محددات الاستقرار الاجتماعي والثقة في السياسات العمومية. ورغم الجهود المبذولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، فإن المواطن يواجه ضغوطا يومية مرتبطة بارتفاع الأسعار وتآكل الدخل بفعل التضخم، وتفاوت مستويات المعيشة، واختلال منظومة الدعم. إن المقاربة الجديدة التي نقترحها، تقوم على الجمع بين إصلاحات هيكلية متوسطة المدى، وإجراءات عاجلة تضمن استقرار المعيشة وتحمي الفئات الهشة والطبقة الوسطى.

■ الهدف الاستراتيجي:

تحقيق عدالة اجتماعية مستدامة، من خلال حماية القدرة الشرائية عبر سياسات متكاملة تجمع بين ضبط السوق، وتحسين الدخل، والتوجيه الذي للدعم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

■ الالتزامات:

1. حماية القدرة الشرائية وربط السياسات الاجتماعية بمؤشرات التضخم والدخل.
2. مراجعة وتفعيل الإطار القانوني لحماية السوق.
3. إصلاح منظومة الدعم لتكون مدروسة وموجهة نحو الفئات المستحقة.
4. مراجعة وتحسين السياسة الوطنية للأجور وفق مقارنة علمية و واقعية.
5. تثمين الأدوار الحيوية للمهن النبيلة.
6. تطوير التشريعات الاجتماعية لضمان شمولية الحماية الاجتماعية وتوسيع شبكة الأمان للفئات الهشة مثل المسنين والأرامل واليتامى وذوي الاحتياجات الخاصة.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- تفعيل وتطوير المنصات الرقمية لمراقبة الأسعار وتعزيز الشفافية في الأسواق.
- اعتماد تسقيف مؤقت لأسعار بعض المواد الأساسية عند الضرورة، مرفق بآليات رقابية وقضائية سريعة لمحاربة المضاربة والاحتكار.
- تحديد "سلة وطنية للمعيشة" تشمل المواد الأساسية (الغذاء، الطاقة، النقل، الدواء) واعتماد دعم موجه لها وفق معايير اجتماعية واقتصادية.
- منح تحفيزات جبائية للمنتجات الأساسية وضمان وفرتها عبر توسيع شبكات التوزيع وأسواق الجملة بمختلف مناطق الوطن.
- مراجعة تدريجية للأجور الدنيا بما يتماشى مع التضخم، مع إقرار تعويضات وآليات دعم مباشر موجهة للفئات الأكثر هشاشة.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية دقيقة للفئات المستحقة للدعم، تمهيداً للتحوّل التدريجي من دعم الأسعار إلى دعم الدخل.
- توجيه الدعم العمومي وفق مقاربة "السلة الوطنية للمعيشة" بما يضمن النجاعة والعدالة الاجتماعية.
- اتخاذ إجراءات ظرفية لضمان استقرار السوق، من خلال تسهيل استيراد المواد التي تعرف ندرة، ودعم الإنتاج المحلي السريع للمواد الأساسية.
- تفكيك ومحاربة شبكات الوساطة غير المنتجة التي تساهم في رفع الأسعار وتعطيل شفافية السوق.

■ الآثار المتوقعة:

- تحسّن القدرة الشرائية، خاصة لدى الطبقة الوسطى والفئات الهشة، مع تقلص الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة.
- تحسّن في استهداف الدعم العمومي وتوجيهه بكفاءة نحو الفئات المستحقة، مع تقلص الهدر وفعالية الإنفاق الاجتماعي.
- تعزّز استقرار الأسواق وتوفر المواد الأساسية، مع تراجع الندرة والممارسات غير المشروعة كالمضاربة والاحتكار.
- اتساع مظلة الحماية الاجتماعية وترسيخ التضامن الوطني، بما يعزّز الأمان الاجتماعي للفئات الهشة.
- تقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقّق قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة والخدمات.
- ارتفاع مستوى الرضا الاجتماعي وتعزّز الثقة في مؤسسات الدولة والسياسات العمومية.
- تعزّز الاستقرار الاجتماعي وتراجع التوترات المرتبطة بالوضع المعيشي، بما يدعم تماسك المجتمع

■ الأثر الاستراتيجي:

تحقيق توازن اجتماعي مستدام يحمي السلم الاجتماعي ويعزز العدالة.

المحور التاسع: تمكين الشباب... استثمار في المستقبل

يمثل الشباب الجزائري اليوم أكبر رصيد وطني للنهضة والتنمية، غير أن السياسات العمومية ظلت في كثير من الأحيان تتعامل معه من زاوية اجتماعية ضيقة، باعتباره فئة تحتاج إلى رعاية أو إدماج فقط. إن المقاربة التي نقترحها تهدف إلى تحويل الشباب من متلقٍ للسياسات الحكومية إلى صانع لها، ومشارك فعلي في بناء الوطن ومساهم حقيقي في نهضته وتنميته، ومن عبء اجتماعي إلى قوة اقتصادية وابتكارية محرّكة لعجلة التنمية الوطنية. ويهدف هذا المحور إلى الانتقال من مقاربة اجتماعية تقليدية للشباب إلى مقاربة شاملة تقوم على التمكين الاقتصادي، وبناء المهارات، وتعزيز الانتماء، وإدماج الشباب في صناعة القرار، بما يجعلهم فاعلين حقيقيين في الاقتصاد والمجتمع والدولة.

■ الهدف الاستراتيجي:

تحويل الشباب إلى قوة إنتاج وابتكار ومشاركة، عبر بناء سياسة وطنية متكاملة تجعل منه محرّكًا اقتصاديًا واستراتيجيًا للنهضة الوطنية.

■ الالتزامات:

1. تعزيز مكانة الشباب ليصبح قوة اقتصادية وابتكارية محرّكة لعجلة التنمية الوطنية.
2. مراجعة وتحسين المخطط الوطني للتشغيل الذي يعود إلى سنة 2008، بما يربط الوظائف بالاقتصاد المنتج و يتيح فرصا جديدة لإدماج الشباب وطالبي الشغل المبتدئين في سوق العمل، مع تعزيز الشفافية والرقمنة في تسيير سوق الشغل.
3. تطوير منظومة الدعم يهدف تشجيع روح المقاولة وتعزيز إنشاء المؤسسات الناشئة لدى الشباب، عبر آليات مرافقة وتمكين مستدامة تضمن اندماجهم الناجح في النسيج الاقتصادي الوطني والمساهمة في دفع عجلة التنمية.
4. تكيف منظومة التكوين والتعليم بما يستجيب لمتطلبات سوق الشغل واحتياجات الاقتصاد الوطني والقطاعات المنتجة.
5. تعزيز إدماج الشباب في الحياة السياسية وتمكينهم من صناعة القرار.
6. تعزيز الهوية الوطنية والانتماء لدى الشباب عبر المنظومة التربوية والثقافة والإعلام والخدمة المدنية التطوعية.
7. تعزيز الوقاية من المخاطر الاجتماعية والنفسية التي تهدد الشباب.

■ الإجراءات التنفيذية المرافقة:

- إطلاق برنامج وطني لدعم المشاريع الصغيرة والناشئة للشباب، من خلال آليات تمويل مبسط وميسر للمقاولات الشبابية، وتشجيع إدماجها، لاسيما في اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.
- تحفيز المؤسسات التي توظف الشباب عبر امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وتطوير جهاز عقود العمل المدعمة.
- إرساء منظومة تعليمية وتكوينية قائمة على إنتاج المهارات المؤهلة للابتكار والإنتاج، لاسيما كفاءات المستقبل كالذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال، مع ضمان تكييفها مع متطلبات سوق الشغل واحتياجات القطاعات الاقتصادية.
- إطلاق برامج وطنية للتكوين القيادي للشباب، لتمكينهم من الانخراط الفعّال في أجهزة وآليات الاستشارة على المستويين المحلي والوطني وتعزيز تمثيلهم في المؤسسات المنتخبة والهيئات العمومية.
- دعم البرامج الثقافية والإعلامية الموجهة للشباب، لتعزيز علاقتهم بتاريخ الوطن وقيمه ومؤسساته.
- تطوير برامج الخدمة الوطنية المدنية والعمل التطوعي.
- إدماج الصحة النفسية للشباب ضمن السياسات العمومية الصحية وإطلاق برامج وقائية لمواجهة الإحباط والانحرافات الاجتماعية.
- اعتماد مقاربات جديدة لمعالجة الهجرة غير النظامية، خاصة عبر التمكين الاقتصادي

■ الآثار المتوقعة:

- انخفاض بطالة الشباب وارتفاع نسبة التشغيل في القطاعات الإنتاجية.
- نمو المؤسسات الناشئة والابتكار الاقتصادي.
- تقلص الهجرة غير الشرعية.
- مواءمة منظومة التكوين والتعليم مع احتياجات الاقتصاد الوطني وتحسّن قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل.
- ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- انخفاض معدلات الانحراف والجريمة في أوساط الشباب.
- ارتفاع نسبة الوعي لدى الشباب من خلال مؤشّر الاعتزاز بالانتماء والشعور بالمواطنة

■ الأثر الاستراتيجي:

شباب منتج ومبتكر، فاعل في المجتمع، ومحرك للنمو، معترّ بهويته ومنخرط في بناء الوطن.

المحور العاشر: الانسجام والتماسك الاجتماعيين

يواجه المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية متسارعة يتصدّرها انتشار استخدام المنصات الرقمية وظهور محتويات رقمية مؤثرة على منظومة القيم والسلوك والسلم المجتمعي. كما تتزايد التحديات المرتبطة بالأسرة واستقرارها، وبأدوار مؤسسات التنشئة والمجتمع المدني في تعزيز الهوية الوطنية ومرافقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحد من آثارها. .

يرتكز هذا المحور على تحصين النسيج الاجتماعي وتعزيز تماسكه، من خلال التوفيق بين الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية والانفتاح الواعي على التحولات المعاصرة. ويهدف إلى بناء مجتمع متوازن ومتماسك، قائم على قيم المواطنة والتضامن والتعايش، تضطلع فيه الأسرة ومؤسسات المجتمع بدور محوري في التربية القيمة، بما يعزز الاستقرار المجتمعي ويدعم وحدة الوطن في مواجهة مختلف التحديات.



الهدف الاستراتيجي:

تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعيين.

الالتزامات:

1. حماية الأسرة من مختلف المخاطر والتهديدات .
2. صون مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) باعتبارها عوامل وحدة، مع تكريس المرجعية الوطنية.
3. حماية السلم المجتمعي بتجريم كافة أشكال خطاب الكراهية، التمييز، والنزعات الجهوية أو العنصرية.
4. تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني من خلال مشاريع مجتمعية وبرامج شبابية وأنشطة ثقافية مشتركة.
5. تطوير وتعزيز التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي.
6. دعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية في نشر ثقافة التطوع وتثبيت القيم وأسس المواطنة.
7. التقييم العلمي لمستوى التماسك الاجتماعي ودرجة الثقة في القيم، والانتماء الوطني.

الالتزامات:

- إطلاق برامج وطنية لتعزيز المواطنة والقيم، موجهة للأسرة، المدارس، الجامعات والإعلام.
- إنشاء منصة رقمية وطنية للثقافة والقيم توفر محتوى تفاعليا يكون أداة للتوعية المجتمعية والشبابية على وجه الخصوص.

- اعداد برامج تدريبية للفاعلين في المجتمع، من أجل تعزيز الوعي بالقيم والمحتويات الرقمية.
- دعم مشاريع المجتمع المدني التي تركز على الاندماج الاجتماعي، التنوع الثقافي والأنشطة القيمة.
- سنّ تشريعات خاصة بالوساطة والصلح المجتمعي.
- وضع مؤشرات لقياس مستوى التماسك الاجتماعي ودرجة الثقة في القيم.
- وضع برامج التأهيل والارشاد الأسري، مثل برامج تأهيل المقبلين على الزواج من الشباب، وبرامج مرافقة الأسرة.
- إطلاق برنامج وطني لدعم العمل الجمعوي والشبابي، يقوم على التمويل الموجّه والتأطير والتكوين، لفائدة المبادرات المرتبطة بثقافة التطوع وتعزيز قيم المواطنة.
- إدماج ثقافة التطوع والمواطنة في البرامج التربوية والأنشطة الجامعية والشبابية، مع تحفيز المشاركة من خلال آليات تشجيعية (شهادات، امتيازات، احتساب الخبرة التطوعية)

■ الآثار المتوقعة:

- صلابة الوحدة الوطنية ورسوخ منظومة القيم الوطنية.
- انتشار ثقافة القبول والتعايش.
- ارتفاع الشعور بالانتماء الوطني لدى الشباب.
- دور مميز للأسرة والمجتمع المدني في التربية القيمة.
- تحقق التوازن بين التمسك بالهوية الوطنية والانفتاح الرقمي.
- ارتفاع مؤشر التماسك الاجتماعي والثقة المجتمعية.
- الاستقرار الأسري (متانة الروابط و العلاقات بين الأفراد، تراجع مؤشرات التفكك الأسري ومعدلات الجريمة)

■ الأثر الاستراتيجي:

تحسين الجبهة الداخلية وتعزيز الاستقرار المجتمعي المستدام.

التزامات تجاه المواطن

انطلاقاً من هذه الرؤية المتكاملة، يلتزم مرشحو حركة مجتمع السلم ونوابها بجعل هذه المحاور إطاراً ناظماً لعملهم التشريعي والرقابي والعمل على ترجمتها إلى مبادرات عملية تسهم في تحسين الأداء العمومي وتعزيز الشفافية، وخدمة المواطن وفق معايير الكفاءة والمسؤولية.

وعليه، يلتزم نواب حركة مجتمع السلم أمام الشعب الجزائري بالآتي:

الحضور الفعلي والفاعل: الالتزام بالمشاركة الدائمة والفعّالة في جلسات البرلمان وأشغال اللجان الدائمة، ووضع جدول متابعة دوري لنشاط النواب ونشره على منصة رسمية لضمان الشفافية والمساءلة.

التشريع لخدمة المواطن: المبادرة باقتراح وتعديل القوانين بما يحسّن العيش اليومي ويحقق العدالة الاجتماعية، وربط كل مشروع قانون بدراسة أثر اجتماعي واقتصادي قبل التصويت.

الرقابة المسؤولة: ممارسة رقابة شفافة وصارمة على أداء الحكومة لضمان نجاعة السياسات وحماية المال العام، وإصدار تقارير دورية للجمهور عن نتائج الرقابة وأثر القرارات الحكومية، مع مؤشرات واضحة لقياس التنفيذ.

التواصل الدوري والمباشر: فتح قنوات تواصل مع المواطنين ورفع انشغالاتهم للسلطات المعنية، وتطوير منصة رقمية رسمية لتلقي الانشغالات ومتابعة الردود والإجراءات.

الدفاع عن جودة الخدمة العمومية: النضال من أجل قوانين تضمن إدارة رقمية فعّالة، ووضع مؤشر وطني لجودة الخدمات العمومية يُنشر دورياً لتقييم مستوى الخدمات والشفافية.

تحسين المنظومة الاجتماعية: حماية صناديق الضمان الاجتماعي وضمان استدامتها المالية للأجيال القادمة، وإلزام الجهاز التنفيذي بوضع برنامج متابعة مالي سنوي يقدم للمواطنين تقارير حول الموارد والالتزامات الاجتماعية.

تمكين الشباب والمبتكرين: دعم الأطر القانونية لنجاح المؤسسات الناشئة وربط التكوين بسوق الشغل، وإنشاء حاضنات وطنية للشباب والكفاءات العائدة من الخارج، مع برامج تمويلية وتدريبية.

تعزيز السيادة المحلية: توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين لتمكينهم من التنمية المحلية وسنّ خطة لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية عبر الاستشارات الرقمية والمجالس الاستشارية.

حماية الأمن القومي الشامل: التشريع لضمان استقلال القرار الوطني في الغذاء والماء والدواء والسيادة الرقمية، ومتابعة مؤشرات الأمن الغذائي والمائي والطاقة على مستوى البرلمان لضمان اتخاذ القرارات الاستباقية.

ضمان النزاهة والشفافية للنائب: سنّ ميثاق أخلاقي يلتزم به كل نائب، وإدراج آلية تقييم أداء النواب سنوياً ونشر النتائج على المنصة الرسمية لتعزيز الثقة والمساءلة.

خاتمة البرنامج

تمثل الركائز الثلاث لهذا البرنامج أبعادا متكاملة لمشروع وطني واحد، غايته بناء دولة فعالة، واقتصاد مستقر، ومجتمع متماسك. فإصلاح مؤسسات الحكم يعزز الثقة ويؤسس للنجاعة، والاقتصاد المنتج يضمن الاستقرار والاستدامة، بينما يظل الاستثمار في الإنسان وترسيخ القيم والعدالة الاجتماعية الضمان الحقيقي لاستمرار الدولة وصيانة مكتسباتها.

وتجسد المحاور العشرة لهذه الرؤية التزامات واضحة لإرساء إصلاح متدرج ومسؤول، قائم على الواقعية وقابل للتنفيذ، بما يترجم إرادة سياسية صادقة لإعادة توجيه المسار الوطني نحو مزيد من الفعالية والتوازن والاستقرار.

إن الجزائر اليوم أمام فرصة تاريخية حقيقية: إما أن تنتقل إلى مرحلة جديدة من البناء والإصلاح، أو أن تبقى أسيرة اختلالات تعطل إمكاناتها وتحد من طموحات شعبها. وقد أثبتت تجارب الأمم أن الإرادة السياسية الواعية، المدعومة برؤية واضحة وعمل مؤسسي جاد، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، وبناء مسارات نهضة مستدامة.

وانطلاقاً من قناعتنا بأن قوة الدولة تنبع من فعالية مؤسساتها، وأن استقرارها يقوم على صلابة اقتصادها، وأن استدامتها تتحقق بتماسك مجتمعها، فإن هذا البرنامج يشكل دعوة إلى العمل المشترك، القائم على المسؤولية والشفافية وتغليب المصلحة العليا للوطن.

إننا، في حركة مجتمع السلم، نؤمن بأن بناء الجزائر لا يكون بالصدام ولا بالشعارات، بل بالعمل المؤسسي الجاد، والحوار الوطني المسؤول، والتدرج في الإصلاح. كما أن كسب رهان المرحلة القادمة يقتضي تمتين الجبهة الداخلية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، وارتقاء الممارسة السياسية إلى مستوى التحديات، بما يجعل التنافس في خدمة الجزائر لا على حسابها.

وبهذا البرنامج، تتوجه حركة مجتمع السلم، إلى الشعب الجزائري، ببناء صادق: لنجعل من هذه الانتخابات محطة لتعزيز الثقة وتجديد الأمل، ولنحول المؤسسات إلى فضاءات للفعل والتأثير وصناعة القرار، ولنسهم معاً في بناء دولة قوية واقتصاد منتج يخلق الثروة ويحمي الاستقرار، ومجتمع متماسك يحفظ هويته ويواكب عصره.

إنها مسؤولية مشتركة، ومستقبل يصنعه الجزائريون بإرادتهم.



حَرَكَةُ مُجْتَمَعِ السَّلَامِ



الانتخابات التشريعية

02 جويلية 2026